

Distr.: General
27 January 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس
الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 26 كانون الثاني/يناير 2023 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

في غياب الحماية الدولية، لا يزال الشعب الفلسطيني يعاني من الاعتداءات والفتاكة والفظائع على أيدي إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، التي لا تنتهك القانون الإنساني الدولي انتهاكا خطيرا فحسب، بل أنها تخلت تماما عن التزاماتها ومسؤولياتها القانونية بازدراء صارخ للقانون والمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن.

واليوم، في 26 كانون الثاني/يناير، شنت قوات الاحتلال الإسرائيلية غزوا عسكريا آخر واسع النطاق على مخيم جنين للاجئين، الذي عانى من الاعتداءات والمجازر على نحو متكرر. وقام الجنود الإسرائيليون، متصرفين وهم معتادون على الإفلات من العقاب، بمداومة المنازل بعنف وإطلاق الذخيرة الحية دون أي اعتبار للأرواح البشرية على الإطلاق.

وقتل قوات الاحتلال الإسرائيلية تسعة فلسطينيين، من بينهم امرأة وعدة شبان، وجرح أكثر من 20 شخصا، وعرقلت قوات الاحتلال الإسرائيلية مرارا وتكرارا وصول الرعاية الطبية وأخرته، بما في ذلك عن طريق إطلاق النار على سيارات الإسعاف والعاملين في القطاع الطبي. ويُقال إن أربعة من الجرحى نُقلوا إلى المستشفى وهم في حالة حرجة. أما القتلى الذين قضوا جراء هذا الهجوم الإجرامي، فقد تم التعرف عليهم على أنهم:

عبد الله مروان جمعة موسى، 18 سنة
وسيم أمجد عارف الجعص، 19 سنة
عز الدين ياسين صلاحات، 22 سنة
نور سامي محمد غنيم، 23 سنة
صائب عاصم محمود ازريقي، 26 سنة



ماجدة عبد الفتاح محمود عبيد، 61 سنة

محمد سامي محمد غنيم، 34 سنة

محمد محمود محمد صبح، 35 سنة

معتصم محمود أحمد أبو الحسن، 37 سنة

وقد عمّ الحزن أسرهم ومخيم جنين للاجئين وأصيب الشعب الفلسطيني مرة أخرى بالصدمة من جراء هذا المحتل الاستعماري العدائي الذي يواصل اعتداءاته بلا هوادة، مستخدماً جميع وسائل القوة الفتاكة والتدابير غير القانونية لقمع الشعب الفلسطيني وإخضاعه، في انتهاك خطير للقانون وتعدّ جسيم على حقوق الإنسان الواجبة له. ويهدد المسؤولون الإسرائيليون، مؤججين بكل تهور هذا الوضع المتفجر أصلاً، بشن مزيد من الهجمات ضد الشعب الفلسطيني، مما يكشف بشكل أكبر عن نوايا هذه الحكومة اليمينية المتطرفة.

ولا يوجد مبرر لاستخدام مثل هذه القوة ولا للتهديد باستخدامها ضد السكان المدنيين الخاضعين للاحتلال. وحتى الادعاءات الإسرائيلية بالقيام بما يسمى "هجمات وقائية" أو "بإحباط" هجمات مزعومة خلال "عمليات البحث والاعتقال" في المناطق الفلسطينية لا تبرر هذه الهجمات ضد الشعب المحتل. فالرجال والنساء والأطفال الفلسطينيون يُقتلون في منازلهم، وعند نقاط التفتيش الإسرائيلية، وفي مدنهم وبلداتهم وقراهم ومخيماتهم على يد محتل استعماري يجردهم من إنسانيتهم ويستفزه وجودهم ذاته في أرضهم. فالمحتل لا يعتبر نفسه فقط السيد الأعلى على هؤلاء الناس، بل القاضي والجلاد، وهو الذي لا يخفي كراهيته وعنصريته ضدهم وازدراءه التام للقانون الدولي ولحقوق الإنسان.

والحقيقة هي أن إسرائيل وقواتها العسكرية ومستوطناتها ليس لهم أي حق على الإطلاق في أن يكونوا في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ولا يوجد مبرر وجيه لهذا الغزو الذي تعرّضت له جنين أو نابلس أو أي منطقة فلسطينية أخرى، ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يستمر في قبول هذه الذرائع لاستمرار إسرائيل في الإرهاب ضد الشعب الفلسطيني وفي ارتكاب جرائم الحرب الصارخة والجرائم ضد الإنسانية. ويجب التمسك بالقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان لا بالقول فحسب، بل بالأفعال أيضاً. وعلاوة على ذلك، فقد حان الوقت للبدء في التشكيك في معايير إسرائيل لمن يسمى "متشدداً" أو "إرهابياً"، حيث إن الحقيقة هي أن إسرائيل تستهدف الفلسطينيين لما هم عليه - فلسطينيون - وتستهدفهم لرفضهم هذا الاحتلال الاستعماري غير القانوني، ولاحتجاجهم غير العنيف.

وفي ذلك الصدد، لا بد لي من أن أوجّه الانتباه إلى الادعاءات الوقحة والكاذبة التي أدلى بها الممثل الإسرائيلي في مجلس الأمن في 18 كانون الثاني/يناير، بما في ذلك الإشارات المتكررة إلى "الإرهابيين الفلسطينيين"، بما في ذلك ما يتعلق بقتل رجل فلسطيني، هو أحمد كحلة، البالغ من العمر 45 عاماً، الذي أطلق عليه الجنود الإسرائيليون النار فمات أمام ابنه المراهق. والأدلة، بما يشمل ما نقلته وسائل الإعلام الإسرائيلية، تتناقض تماماً مع ادعاءات إسرائيل الكاذبة، كما حدث في العديد من الحالات الأخرى.

ويجب على العالم أن يعزف عن قبول رواية إسرائيل المشوهة ومثل هذه الدعاية دون التدقيق فيها. فإسرائيل ليست صاحبة السيادة على الأرض الفلسطينية، والشعب الفلسطيني ليس "إرهابياً"، وهذه ليست مجرد "عمليات بحث واعتقال" تدرج في إطار تدابير "النظام العام" التقليدية. فالأمر يتعلّق باستخدام السلطة القائمة بالاحتلال القوة العنيفة وجميع الوسائل غير القانونية الأخرى لفرض وترسيخ سيطرتها على الشعب الفلسطيني والأرض الفلسطينية وإثارة الرعب بين السكان لإجبارهم على الخضوع لوجودها غير القانوني وقبوله.

فإسرائيل تستغل بشكل صارخ حجج "مكافحة الإرهاب" في اعتداءاتها على الشعب الفلسطيني، ويجب فضح ذرائعها ورواياتها الكاذبة وإدانتها ورفضها. وإن هذا الاحتلال غير قانوني بكل مظاهره، ولا يحق له دخول منازل الفلسطينيين ومدنهم وبلداتهم وقراهم ومخيماتهم لتأكيد هيمنته غير المشروعة على شعبنا بعنف، ويجب وضع حد له.

ولذلك، تكرر القيادة الفلسطينية نداءاتها العاجلة لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني. وما دام هذا الاحتلال الاستعماري غير المشروع مستمرا وما دام الشعب الفلسطيني محروما من حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، وفي ضوء التهديدات والاعتداءات المتصاعدة من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل على كفالة الحماية وفقا للقانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك، في جملة أمور، قرارات مجلس الأمن 471 (1980) و 605 (1987) و 681 (1990) و 904 (1994) و 1073 (1996)، وتقرير الأمين العام لعام 2018 المقدم إلى الجمعية العامة في هذا الصدد.

وعلاوة على ذلك، نكرر التأكيد على الحاجة الملحة إلى المساءلة من أجل وقف هذه الجرائم المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني ووضع حد لها. وما دام مسؤولو الحكومة الإسرائيلية والعسكريون والمستوطنون يعتقدون أنهم لن يخضعوا للمساءلة عن انتهاكاتهم لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وانتهاكاتهم الجسيمة للقانون الدولي، فإنهم سيتجرون على مواصلة ارتكاب الفظائع واضطهادهم لشعبنا.

ونكرر نداءاتنا إلى إيلاء اهتمام عاجل لهذه الحالة البالغة الخطورة، بما في ذلك من جانب مجلس الأمن. وندعو إلى إدانة حازمة لجميع هذه السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية، فضلا عن اتخاذ تدابير ملموسة للمساءلة. ويجب أن تُحظر إسرائيل بأنه لن يُسامح مع جرائمها ضد الشعب الفلسطيني وأن إصرارها على هذا المسار المدمر وغير القانوني سيترتب عليه عواقب وخيمة. ويجب على إسرائيل أن تختار بين الالتزام بالقانون الدولي أو تحمل تكاليف رفضه. ولا يمكن الاستمرار في معاملة دولة خارجة على القانون كدولة فوق القانون؛ بل يجب أن تخضع لمعايير القانون نفسها التي يخضع لها كل بلد. والمساءلة وحدها هي التي يمكن أن تنتقل تلك الرسالة بشكل لا لبس فيه.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على رسائلنا السابقة البالغ عددها 775 رسالة التي وجهناها بشأن استمرار الظلم التاريخي ضد الشعب الفلسطيني والجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل أرض دولة فلسطين. وتشكّل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 17 كانون الثاني/يناير 2023 (A/ES-10/923-S/2023/47)، سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم